جامعة المنصورة
كلية الآداب

الشباب فى مصر هبة ديموجرافية أم مشكلة اجتماعية؟
دراسة حالة لعينة من الشباب فى الريف والحضر

إعـــداد

دكتور/ محمود زكى جابر

الاستاذ المساعد بقسم الاجتماع

بكلية الآداب – جامعة حلوان

مجـلة كلـية الآداب – جامعـة المنصـورة

العدد الخامس و الخمسون – أغسطس ٢٠١٤

الشباب فى مصر هبة ديموجرافية أم مشكلة اجتماعية؟
دراسة حالة لعينة من الشباب فى الريف والحضر

د. محمـــود زكـى جـــابر

ملخص البحث

يمثل الشباب فى أى مجتمع عدة المستقبل، بما يحتله من حيز على خريطة الهرم السكانى، ومن تنوع خصائصه الاجتماعية، فحسب التقديرات تمثل الفئة (١٥-٢٩ عام) حوالى ٢٨% من إجمالى السكان فى مصر ولذلك يتطلب إعدادهم للمستقبل استراتيجية واضحة تضع في اعتبارها ما ينتظره المجتمع من الشباب وكلما كان إعداده تعليمياً ومعلوماتياً ومهارياً مرتبطاً بالمستجدات فى التعليم ومهارات العمل والمشاركة، اتسعت فرص توظيفه لا فى العملية الإنتاجية فحسب وإنما فى متطلبات الفعل التنموى ، ولهذا احتلت قضايا الشباب موقعاً مركزياً على رأس قائمة أولويات المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، إدراكاً بخصوصية القضايا المتعلقة بالشباب، ولحقوقه وأهمية أدواره المجتمعية من جانب، وتعبيراً عن مدى تشابك هذه القضايا مع مجمل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المجتمعات المعاصرة ، وليس الشباب المصرى ببعيد عن كل هذا فهو أكثر عرضه من جيل الآباء للتأثيرات الوافدة من الخارج خاصة تأثيرات العولمة الاقتصادية والثقافية، التي تكشف لهم عن حياة شباب آخرين وتدفع بهم نحو المقارنات، وتختصر المسافات بقدر ما تعمق التمايزات والفوارق وتكدس الثروات فى أيدى القلة .

Abstract

Young people in any number of society of the future, including occupied the space on the map of population pyramid, and the diversity of social characteristics, only estimates represent category (15-29 years), about 28% of the total population in Egypt therefore requires to prepare them for the future and a clear strategy takes into account the awaited by the community of young people and the more prepared educationally and in terms of information and Mharria linked to developments in education, job skills and participation, expanded opportunities for employment are not in the production process only, but in the development action requirements, and that youth issues occupied a central position at the top of the priority list of international, regional and local organizations, aware of the privacy issues related to young people, and their rights and the importance of community roles on one side, and an expression of the extent of the complexity of these issues with the overall political, economic and social challenges faced by contemporary societies, not Egyptian youth far from all of this is more likely than parents' generation influences coming from abroad, particularly the effects of economic and cultural globalization, that reveal them for the lives of other young people and push them towards the comparisons, and shorten the distances as far as deepen distinctions and differences and the accumulation of wealth in the hands of the few.

المقدمـــة :

يمثل الشباب فى أى مجتمع عدة المستقبل، بما يحتله من حيز على خريطة الهرم السكانى، ومن تنوع خصائصه الاجتماعية، فحسب التقديرات تمثل الفئة (١٥-٢٩ عام) حوالى ٢٨% من إجمالى السكان فى مصر ولذلك يتطلب إعدادهم للمستقبل استراتيجية واضحة تضع في اعتبارها ما ينتظره المجتمع من الشباب[١] وكلما

كان إعداده تعليمياً ومعلوماتياً ومهارياً مرتبطاً بالمستجدات فى التعليم ومهارات العمل والمشاركة، اتسعت فرص توظيفه لا فى العملية الإنتاجية فحسب وإنما فى متطلبات الفعل التنموى. وإذا كانت فرص هذا الأعداد ضعيفة وغير مستوعبة لأدواره المتجددة، أهدرت فرصة مهمة لصياغة مستقبل التنمية على نحو مرغوب فيه. ولهذا يرى المخططون للفعل التنموى بأنك إذا أردت أن تستشرف مستقبل مجتمع من المجتمعات عليك بدراسة خصائص الشباب وأوضاعه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية فيه[٢].

ولهذا احتلت قضايا الشباب موقعاً مركزياً على رأس قائمة أولويات المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، إدراكاً بخصوصية القضايا المتعلقة بالشباب، ولحقوقه وأهمية أدواره المجتمعية من جانب، وتعبيراً عن مدى تشابك هذه القضايا مع مجمل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المجتمعات المعاصرة[٣] وتنامى فرص تعرضه لمخاطر فكرية كالتطرف وأزمة الهوية الحضارية والبطالة الإجبارية والإفقار والولوج إلى عالم العنف والمخدرات وتزايد احتمالات إصابته بأمراض غير مسبوقة كالأمراض المنقولة جنسياً وفي مقدمتها الإيدز من جانب آخر[٤].

وليس الشباب المصرى ببعيد عن كل هذا فهو أكثر عرضه من جيل الآباء للتأثيرات الوافدة من الخارج خاصة تأثيرات العولمة الاقتصادية والثقافية، التي تكشف لهم عن حياة شباب آخرين وتدفع بهم نحو المقارنات، وتختصر المسافات بقدر ما تعمق التمايزات والفوارق وتكدس الثروات فى أيدى القلة، ويتراوح احتكاك الشباب بهذه التآثيرات، تبعاً لوسائل الاتصال المتاحة لهم – فيما يسمى بالفجوة الرقمية digital divid – [٥].

وتجدر الإشارة إلى الندرة النسبية للدراسات التى تناولت الشباب المصرى، فى السنوات العشر الأخيرة، ففى حدود علم الباحث ثمة ثلاث دراسات الأولى بعنوان "قضايا الشباب العربى"، والثانية بعنوان "أجيال المستقبل" والتى أجراها مشروع مصر ٢٠٢٠ بمنتدى العالم الثالث، والثالثة بعنوان "الشباب الريفى فى صعيد مصر: الواقع والتطلعات" والتى أجراها مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية، وأن هذه الدراسات قد أكتفت بتشخيص واقع الشباب الفعلى دونما محاولة

لمناقشة هل الشباب هبة ديموجرافية أم مشكلة اجتماعية؟

أولاً: الإجراءات النظرية والمنهجية:

تجيب الدراسة الراهنة عن تساؤلين أساسيين هما:

الأول: ما الخصائص الديموجرافية والاجتماعية للشباب المصرى؟

الثاني: ما المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للشباب المصرى فى الريف والحضر؟

١ – التوجه النظرى:

انطلقت الدراسات الشبابية فى غالبيتها عند طرحها ومعالجتها لقضايا الشباب من عدد من المقاربات شكلت سياقاً معرفياً لبحوث الشباب وتمثلت هذه المقاربات فى **الأولى:** مقاربة المشكلات الاجتماعية وتنطلق من تصور غير مبرر علمياً أو واقعياً، لأنها ركزت على تصور للشباب يراهم قضايا ووضعاً محملاً بالمشكلات وبرؤية سلبية حول صفات الشباب وتصرفاتهم. والمقاربة **الثانية:** وهى المقاربة الكلية وتنظر إلى الشباب باعتباره فاعلاً تنموياً أصيلاً له إمكانات وقدرات، غير أن ظروفاً مجتمعية متداخلة حالت كلياً أو جزئياً دون تطويرها وتوظيفها فردياً ومجتمعياً. **والثالثة:** مقاربة حقوق الشباب وتنظر لهم باعتبارهم أصحاب حقوق يجب أن تلبى كالحق فى التعليم، والعمل اللائق، وتكوين الأسرة. أما المقاربة **الرابعة** فهى مقاربة التنمية البشرية وتتمحور حول التعليم، الصحة، الصحة الإنجابية والسلوكيات الخطرة بين الشباب والنشاط الاقتصادى والتعليم وسوق العمل. وستتبنى الدراسة الراهنة المقاربة الثانية وهى المقاربة الكلية التى تنظر إلى الشبابِ؛ باعتباره فاعلاً تنموياً أصيلاً.

٢ – مفاهيم الدراسة:

تختلف محاولات تحديد مفهوم الشباب باختلاف الأطر المرجعية النظرية بالأساس، والمعايير التى يعتمد عليها الباحثون فى تحديد بداية ونهاية مرحلة الشباب، فهناك من حددها فى الفئة (١٥-٢٤) عاماً، وآخر حددها فى الفئة (١٥-٢٩) عاماً وثالث حددها فى الفئة (١٨-٣٠) عاماً: وسنعرض فيما يلى مفاهيم هذه الدراسة على النحو التالى:

أ – الشباب إجرائياً:

فئة من السكان تقع فى الفئة العمرية (١٥-٢٩) عاماً، تعيش فى المجتمع (ريف – حضر) وتتنوع خصائصها ما بين (أميون، مؤهلات متوسطة، عليا) كما تضم العاملون فى الزراعة والصناعة والخدمات، ومن حيث النوع تضم ذكور وإناث كما تضم المتعطلين من المتعلمين والأميين.

ب – هبة ديموجرافية:

ويُقصد بها أن فئة الشباب تشكل النسبة الأكبر على خريطة الهرم السكانى المصرى مقارنة بالشريحتين الأخرتين (الأطفال والمسنين) وينتج عن ذلك انخفاض معدل الإعالة، وارتفاع عدد أفراد الأسرة الذين يكسبون عيشهم ويحصلون على دخل.

ج – مشكلة الاجتماعية:

هى الغياب الكلى أو الجزئى للحقوق الاقتصادية حق العمل – حق الحصول على إعانة بطالة، وكذلك الحرمان من الاحتياجات الأساسية، كالتعليم الجيد، والعلاج المناسب، والسكن، والزواج، والعمل المناسب، وتكوين الأسرة.

٢ – الإطار المنهجى للدراسة:

أ – المنهج:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى بهدف الإجابة على تساؤلي الدراسة، وسيتم التحليل على مستوى التكوين الاجتماعي المصرى (على المستوى الكلى) وعلى مستوى عينة الدراسة؛ وذلك لتقديم وصفاً دقيقاً لظاهرة الدراسة، وتحقيق هدف الباحث فى التعمق والتشخيص.

ب – عينة الدراسة:

تم اختيار ١٦ حالة من الشباب من الذكور والإناث، من خريجى التعليم المتوسط والعالى، من قرية، ومدينة هما قرية الرزيقات، ومدينة أرمنت التابعتين لمحافظة الأقصر، موزعة على الفئات العمرية الثلاث (١٥-١٩)، (٢٠-٢٤)، (٢٥-٢٩) عاماً.

ج – مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على نوعين من البيانات:

أ – بيانات نظرية واشتملت على البحوث والدراسات السابقة حول الشباب، إضافة إلى بعض البيانات الرسمية الحكومية، (تعدادات وبحوث العمالة بالعينة، وإحصاءات أخرى).

ب – بيانات ميدانية: وهى البيانات التى تم الحصول عليها من المقابلات المتعمقة مع حالات الدراسة من خلال تطبيق دليل دراسة الحالة الذى صمم لهذا الغرض.

د – أداة جمع البيانات: اعتمد الباحث على دليل دراسة الحالة وتطبيقه من خلال إجراء مقابلات متعمقة مع الحالات المختلفة المختارة.

وتم تقسيم الدليل إلى المحاور التالية:

١. الأوضاع الاقتصادية للشباب: واشتمل على دخل الأسرة، والمبحوثين وعملهم الأساسى والإضافيِ، وأسباب البطالة.

٢. الأوضاع التعليمية: واشتمل على مدى استفادة من التعليم، ومشكلاته لدى الشباب وأسباب هذه المشكلات.

٣. فرص العمل وأوضاعها: فرص العمل المتاحة، ومشكلات الحصول عليها، وأسباب انتشار البطالة، وتصوره لسوق العمل، وجهود الدولة فى توليد وخلق فرص عمل للشباب.

٤. أوضاع السكن: مشكلات السكن لدى الشباب وأسبابها، ومشكلات الحصول على مسكن فى الحضر والريف.

٥. الزواج: أسباب تأخر سن الزواج، والمشكلات التى تواجه الشباب عند الزواج.

ثانياً: الخصائص الديموجرافية والاجتماعية للشباب المصرى:

تجيب الدراسة فى الصفحات التالية عن التساؤل الأول ويتمحور حول الشباب كهبة ديموجرافية لمصر، والخصائص التعليمية والاقتصادية والبطالة وخاصة بطالة المتعلمين وآثارها الاجتماعية على الشباب وذلك على النحو التالى:

١ – جيل الشباب هبة ديموجرافية لمصر:

توضح البيانات الرسمية كيف أن مصر أمام انفتاح لنافذتها السكانية لأول مرة في تاريخها حيث يشكل الشباب شريحة كبيرة في الهرم السكاني بالقياس إلى شريحتى الأطفال والمسنين. وتعد هذه الظاهرة أكبر تحد تواجهه مصر، حيث تشكل تهديداً وفرصة في ذات الوقت. فعلى

الجانب الإيجابي قد يعنى هذا انخفاضاً في معدل الإعالة، وفرصة لزيادة عدد أفراد الأسرة الذين يكسبون عيشهم ويحصلون على دخل. وقد برزت ظاهرة تضخم فئة الشباب في مصر لأول مرة عام ١٩٩٥ ومن المتوقع أن تستمر هذه الظاهرة خلال الثلاثين سنة القادمة حتى عام ٢٠٤٥. وهذا الجيل تقدر نسبته بنحو ٢٣.٥% من إجمالى السكان في عام ٢٠١٠. أو بما يوازى ١٩.٨% مليون شاب وشابة في الفئة العمرية (١٨-٣٠ سنة) وهذا هو الوقت الذي ينتقل فيه الشباب من المدرسة إلى التعليم العالى ثم إلى العمل، والمواطنة، والزواج، وتكوين الأسرة المستقلة. وهذه الفترات الانتقالية، إذا أحسن توجهها سوف تدفع رأس المال البشرى الشاب لأن يكون عاملاً حاسماً يقود إلى النمو والتنمية في الدولة كلها. ومن ناحية أخرى، إذا لم يحسن إدارة رأس المال البشرى هذا، سوف يترتب على ذلك تبعات تتمثل في مهارات ووظائف متدنية، وبالتالي تطول فترات البطالة، وفهم ضعيف لمبدأ المواطنة ومسئوليتها، وفي اعتماد أعظم على الأسرة والدولة قبل الزواج وبعده[٦].

فعدم توظيف هذه الهبة السكانية للاستفادة من الكم السكاني في سن العمل وتوفير رأس مال بشرى على قدر من الإعداد التعليمي والمعرفى والمهارى، يُوقع المجتمع فى فخ هدر رأس المال البشرى؛ الوقود المتجدد لاستدامة التنمية ولعل فيما بذلته النمور الآسيوية من جهود لإعداد شبابها للعمل المنتج مثالاً يدلل على أن الاستثمار في الشباب هو استثمار تنموى في الأساس[٧].

جدول (١)

تطور أعداد الشباب ١٥-٣٤ سنة

١٩٧٦-٢٠١٤

فئات العمر السنة	٠ - ١٤	١٥-٣٤	٣٥ فأكثر
١٩٧٦	٤٠	٣٢.٤	٢٨.٦
١٩٨٦	٤٠.١	٣٣.٦	٢٦.٣
١٩٩٦	٣٧.٨	٣٤.٣	٢٧.٩
٢٠٠٦	٣١.٢	٣٧.١	٣٠.٤
٢٠١٤	٣١.١	٣٧.٩	٣١.٨

المصدر: محسوب بمعرفة الباحث من: الجهاز المركزى لنعبئة العامة والاحصاء، مصر

فى ارقام مارس، مرجع رقم ٧١-١١١٢-٢٠١٤.

٢ – الشباب: تحسن كمي فى تعليمه مع تدهور نوعيته:

يلعب التعليم بأنماطه النظامية وغير النظامية أدواراً مركبة، ومتشابكة في أحوال الجماعات والمجتمعات والأفراد، فهو أحد أهم مصادر إعداد رأس المال البشرى للمشاركة في نشاطات التنمية وبرامجها المختلفة. ولهذا عندما تختل تلك الأدوار يواجه المجتمع باختلالات في معظم القطاعات ومن ثم تهتم الدول الساعية إلى التقدم المضطرد بالتعليم باعتباره أمراً استراتيجياً يصل إلى كونه أحد ركائز الأمن القومي. كما أنه يلعب دوراً في الحراك أو التنقل الاجتماعي Social Mobility خاصة عندما تعتمد فلسفته على تكافؤ الفرص التعليمية وجودتها، فبدونهما تحدث قطيعة هيكلية بين التعليم وبين أوضاع الأفراد والجماعات من ناحية، وإهدار أهم شروط استدامة التنمية واضطرادها من ناحية أخرى[٨].

وتحفل التقديرات والإحصاءات الدولية بمؤشرات ذات أهمية ودلالة، حيث توضح أن نسب الأمية في الفئات العمرية الشابة قد انخفضت بشكل ملحوظ في الدول العربية خلال العقود الثلاثة الماضية فتراوحت ما بين ١.٢% إلى ٣٠% عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ ثم إلى ٢٨% عام ٢٠١٠ بعد أن كانت ٣٨% عام ١٩٩٥. مما يعنى مواجهة ملموسة نسبياً لمنابع الأمية غير أن المقارنة بالمؤشرات الدولية تؤكد ارتفاع نسبتها بين الشباب والشابات مقارنة بالدول المتقدمة وحتى في عدد من الدول النامية[٩].

٣ – الأمية لدى الشباب:

توضح البيانات الرسمية لعام ٢٠١٠ ارتفاع نسبة الأمية في الريف مقارنة بالحضر، وفي الفئة العمرية ٢٥-٢٩ عاماً بشكل خاص حيث كانت النسب أعلاها بين الإناث ٣٤.٤% يليها الفئة العمرية ٢٠-٢٤ عاماً ٢٥.٣% يليها الفئة العمرية ١٥-١٩ عاماً ١٦.٤% في المقابل كانت هذه النسب في الحضر بين الإناث في الفئة الأولى ١٥.١%، وفي الفئة الثانية ١٠% وفي الفئة الثالثة ٦.٦% على التوالي.

أما بالنسبة للذكور فكانت النسبة أعلاها في الريف مقارنة بالحضر حيث كانت في الفئة العمرية ٢٥-٢٩ عاماً ١٦.٤% وفي الفئة (٢٠-٢٤) ١٥.٣% وفي الفئة الثالثة (١٥-١٩)

١٢.٧% مقابل نسب الذكور في الحضر على التوالي ٨.٦%، ٧.٧% ، ٧.٦%[١٠].

وتتفق هذه البيانات مع تقارير التنمية البشرية التي ترى ارتفاع معدلات الأمية في الريف مقارنة بالحضر وبين الإناث مقارنة بالذكور.

يتضح مما سبق أنه رغم تراجع الحجم النسبي لأمية الشباب، إلا أن الحجم المطلق لم يتراجع كثيراً، فما زالت نسبة الأمية مرتفعة بين الشباب حيث يوجد خمسة ملايين شاب، وخاصة في الريف بسبب ظاهرة التسرب من التعليم نتيجة للضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تتعرض لها الأسرة وسعيها لتوفير الدخل الكافي بالاستعانة بكل أفرادها وإمكانياتهم جميعاً.

ويعكس ارتفاع نسبة الأمية في مصر، وجود مكونات اجتماعية وثقافية تؤثر على وعي الأفراد والجماعات بأهمية التعليم لاسيما أن النظام التعليمي في مصر – باعتماده على التلقين والتعليم البنكي Banking Education – لا تعد الخريجين للتعامل الإيجابي مع التغيرات السريعة في أسواق العمل[١١] إضافة إلى ثقافة المجتمع الذكورية التي تسهم في إنتاج التمييز ضد الإناث في مجال التعليم، حيث تحفل تلك الثقافة بقيم ترى أن تعليم الذكور أكثر أهمية من تعليم الإناث، وأن تعليم الإناث ليس حقاً أو أنه يمكن قصره فقط على ما يساعد المرأة على القيام بوظائفها الطبيعية (كأم وزوجة) وفي حالات أخرى يتراجع دور العوامل الثقافية ليصبح الفقر هو العامل الأول، وأن تخفى وراء تفضيلات على أساس النوع[١٢].

ورغم ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم، إلا أن هناك عدد غير قليل خارج المدارس، حيث يلعب الفقر دوره فيقترن التعليم بمصروفات مباشرة أو غير مباشرة إضافة إلى محدودية العائد الاقتصادي لتعليم الأبناء، مقارنة بفرص العمل المجزي إذا التحقوا بالعمل، فضلاً عما يقتضيه استكمال التعليم الأساسى من "كفاح" من قبل الشباب والشابات وأسرهم، مقابل نيل شهادات يصعب ترجمتها إلى قيمة اقتصادية اجتماعية[١٣].

٤ – الشباب المصرى النشيط اقتصادياً:

يكاد يتركز النشيطون والنشيطات اقتصادياً في المجتمع المصرى فى الفئة العمرية ٢٠–٢٤ عاماً حيث بلغت ٧٨% للذكور، و٢١.٢% للإناث في الوقت الذي تنخفض فيه نسبة النشيطين والنشيطات اقتصادياً في الفئة العمرية ١٥–١٩ عاماً[١٤] حيث تراوحت ما بين أكثر من

النصف والثلاثة أرباع لأن معظمهم لايزال بمراحل التعليم، نتيجة لارتفاع معدلات الاستيعاب للذكور والإناث بالتعليم الأساسى والثانوي، وما صاحبه من انحسار في الفجوة بين الذكور والإناث في هذه الفئة مقارنة بالفئة العمرية اللاحقة ٢٠-٢٤ عاماً، ويعنى هذا ضرورة إعادة النظر في أساليب وفرص تشغيل الشباب، خاصة الإناث حيث أن فرص العمل المتاحة لهن تكاد تركزهن في خدمات الصحة والتعليم والشئون الاجتماعية[١٥].

وفيما يتعلق بالريف فقد اوضحت بحوث العمالة بالعينة فيما يتعلق بالمشتغلين من الشباب حسب فئات السن والنوع ومحل الإقامة لعامي (١٩٩١ – ٢٠١٠) أن أعلى نسبة في الفئة العمرية (٢٠-٢٩ عاماً) حيث بلغت للإناث في الريف ٢٨.٥% مقابل ٢٣.٣% للذكور، بعد أن كان هاتين النسبتين في عام ١٩٩١ (٢٤.٨%) للإناث مقابل ٢١.٩% للذكور. أما في الحضر فكانت نسبة الإناث المشتغلات في عام ٢٠٠٢ (٢٧.٤%) مقابل ١٧.٤% للذكور في الوقت الذى انخفضت فيه نسبة المشتغلين في الفئة العمرية (١٥-١٩) كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (٢)

التوزيع النسبي للمشتغلين من الشباب حسب فئات السن والنوع ومحل الإقامة ١٩٩١-٢٠١٠

السنوات	١٩٩١			٢٠٠٢			٢٠١٠		
فئات اسن	١٥-	٢٠-	٢٥-	١٥-	٢٠-	٢٥-	١٥-	٢٠-	٢٥-

حضر	ذ	٥.١	٧.٧	١٣.٦	٢.٦	٧.١	١٠.٣	١٠.٢	٢٤.٨	١٢.٤
	أ	٢.٦	١٢.٢	١٩.٦	٤.٠	١٤.٧	١٢.٧	٨.٢	٢٤.٤	١٠.٨
ريف	ذ	١٠.٠	٩.٧	١٣.٧	٨.٢	١٢.٢	١١.١	١٤.٠	٢٢.٠	٧.٨
	أ	٨.٠	١١.٤	١٤.٨	١٠.٨	١٧.٤	١١.١	١٥.٩	٢٤.٢	١٠
اجمالى	ذ	٧.٨	٨.٨	١٣.٧	٥.٨	١٠.١	١٠.٧	١٢.١	٢٣.٤	١٠.١
	أ	٦.٢	١١.٧	١٦.٤	٧.٥	١٦.١	١١.٩	١٢.١	٢٤.٣	١٠.٤
	ج	٧.٥	٩.٥	١٤.٣	٦.١	١١.٢	١١.٠	٢٤.٢	٢٧.٧	٢٠.٥

المصدر:

-الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث العمالة بالعينة في ج.م.ع، ١٩٩١ مرجع ١٩٩٠/١٢٥٢٥٧٠، أبريل، ١٩٩٢، ص١٠٨.

-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث العمالة بالعينة في ج.م.ع، ٢٠٠٢، مرجع ٢٠٠٣/١٢٥٢٥٧١، ص٨٦.

-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث العمالة بالعينة في ج.م.ع، ٢٠١٠، مرجع ٢٠١٠/١٢٥٢٥٧١ ، ص٢٥٦.

توضح البيانات الرسمية الخاصة بتوزيع قوة العمل حسب فئات السن والنوع، تركز نحو ٥٥.٦% من قوة العمل الذكور، ٦٢.٢% من قوة العمل للإناث في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) عام ٢٠٠٥. بعد أن كانت هذه النسبة بالنسبة للذكور ٣٤.٣% وللإناث ٤٣.٦% في نفس الفئة العمرية لعام ١٩٩١[١٧]. وفيما يتعلق بالريف بلغت نسبة الذكور الشباب في قوة العمل في الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة ٣٠% عام ٢٠٠٥ بعد أن كانت ٣٦.٩% عام ١٩٩١ – أما الإناث فكانت نسبتهن في قوة العمل عام ٢٠٠٥ (٤٦.٤%) بعد أن كانت ٤٠.٣% عام ١٩٩١ وذلك كما يتضح من الجدول التالي.

٥ – الشباب في قوة العمل:

جدول (٣)

قوة العمل حسب فئات السن والنوع ١٩٩١-٢٠٠٥

السنوات	١٩٩١	٢٠٠٢	٢٠٠٥

فئات اسن		١٥-	٢٠-	٢٥-	١٥-	٢٠-	٢٥-	١٥-	٢٠-	٢٥-
حضر	ذ	٥.٧	١٠.٦	١٤.٩	٣.٥	٩.٤	١١.٧	٤.٣	١٥	١٣.٣
	أ	٦.٦	٢٢.٧	١٩.٨	٦.٥	٢٠.٩	١٧.٠	٦.٤	٢٠.٩	٥.٥
ريف	ذ	١٠.٣	١١.٩	١٤.٧	٩.٢	١٤.٢	١٢.٠	٧.٢	١٢.١	١٠.٧
	أ	٩.٨	١٥.٣	١٥.٢	١٢.٨	١٩.١	١٦.٣	١٢.٥	١٧.٤	١٦.٥
إجمالى	ذ	٨.٢	١١.٣	١٤.٨	٦.٨	١٢.٢	١١.٩	١١.٥	٢٢.١	٢٢.٠
	أ	٨.٦	١٨.١	١٦.٩	٩.٧	٢٠.٢	١٦.٧	٣.٩	١٩.٢	١٩.٥
	ج	٨.٣	١٣.٠	١٥.٣	٧.٤	١٤.٠	١٢.٩	١٥.٤	٣١.٣	٢٨.٥

المصدر:

- الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث العمالة بالعينة في ج.م.ع، ١٩٩١ مرجع ١٩٩٠/١٢٥٢٥٧٠، أبريل، ١٩٩٢، ص٦٦.

- وأيضاً مرجع ٢٠٠٢/١٢٥٢٥٧٠، يوليو ٢٠٠٣، ص٥٤.

وهذا يوضح تزايد انسحاب الإناث من فئة ربات البيوت إلى فئة الدارسين ومن ثم إلى قوة العمل. ويعزو البعض تزايد مشاركة الإناث في قوة العمل للتحسن الذى طرأ على أوضاعهن التعليمية، ودخولهن إلى سوق العمل. ويقتضى هذا الحجم من قوة العمل؛ الحاجة إلى توليد فرص عمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل وخاصة لذوي المؤهلات التعليمية المتوسطة والعليا، لانتشار التعليم الذي أدى إلى حالة من عدم التوافق بين المكتسبات في المهارات والمعارف من ناحية، وما يتطلبه سوق العمل من ناحية أخرى نتيجة للتغيرات في خصائص المطلوبين والتي توسم بالتغيير السريع في المهارات والمعارف[١٨]. وقد أدى عدم التوافق بين المكتسبات في المهارات والمعارف من ناحية، وما يتطلبه سوق العمل من ناحية أخرى إلى تزايد معدل عدم مشاركة الشباب (١٥-٢٩ سنة) في قوة العمل كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

معدل عدم مشاركة الشباب ١٥-٢٩ سنة

فى سوق العمل وفقاً للسن والنوع

السنوات / الفئة العمرية والنوع	١٩٩٨	٢٠٠٦	٢٠٠٩

ذكور ١٥-١٩	٣١.٧	٢٣.٩	٢٨.٥
إناث ١٥-١٩	٨٩.٥	٨٢.١	٨٨.٤
ذكور ٢٠-٢٤	٤٤.١	٣٢.٦	٣٠.٤
إناث ٢٠-٢٤	٨٥.٧	٨٣.١	٨٨.٣
ذكور ٢٥-٢٩	١٨.٢	٩.٠	١٣.٢
إناث ٢٥-٢٩	٨١.٦	٧٩.١	٨٦.٣
الإجمالي	٥٨.٦	٥٢.٧	٦٠.٩

المصدر: تقرير التنمية البشرية، مصر، ٢٠١٠، ص١٥٦.

توضح البيانات أن معدل عدم المشاركة في سوق العمل قفز من ٥٣% عام ٢٠٠٦ إلى أكثر من ٦٠% عام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أن معدل عدم مشاركة الشباب في قوة العمل خلال الفترة من ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٩ كان محدوداً بدرجة تفوق المعدل بالنسبة للشابات، فقد انخفض معدل عدم مشاركة الذكور في قوة العمل بنحو الثلث من ٣٢% عام ١٩٩٨ إلى ٢١% عام ٢٠٠٩[١٩].

٦ – الحالة العملية للشباب:

تعكس دراسة الحالة للشباب مدى إسهامات هؤلاء الشباب وأدائهم ومشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية المختلفة ويرصد هذا تباين انخفاض نسبة أصحاب العمل، والعاملين لحسابهم، والعاملين بدون أجر مقارنة بالعاملين بأجر نقدي، فنسبة أصحاب العمل من الذكور ١٥-٢٩ كانت ٧.٣% وبين الإناث في نفس الفئة ١.٤%، ونسبة من يعمل لحسابه كانت بين الذكور ٢١.٢% مقابل ٤.٢% للإناث، ونسبة الذين يعملون بأجر نقدي لدى الذكور ٦١.٩% مقابل ٧١.٦% للإناث[٢٠]. وفيما يتعلق بالريف انخفضت نسبة أصحاب العمل والعاملين لحسابهم، والعاملون بدون أجر مقارنة بالعاملين بأجر نقدي فكانت نسبة أصحاب العمل للذكور ٢٣.٦% مقابل ٨% للإناث، ونسبة العاملين لحسابهم ١٢.٤% للذكور مقابل ١١.٣% للإناث، والعاملون بدون أجر ١٢% للذكور مقابل ٣٥.٥% للإناث أما العاملون بأجر نقدي فكانت لدى الذكور ٥٢% مقابل ٤٢.٢% لدى الإناث[٢١].

يدلل اتجاه واقع الحالة العملية للشباب على انكماش دور السياسات العامة والقطاعية في تمكين الشباب اقتصادياً، فالحرمان النسبي من تملك الأصول الرأسمالية، هو أحد الأبواب المهمة في إضعاف تمكين الشباب لأن النصيب من الثروة والمشاركة في سلطة اتخاذ القرار من الأبعاد المهمة للتمكين[٢٢].

٧ – البطالة وسياسات المواجهة

تعد البطالة مشكلة تواجهها الدول المتقدمة والنامية، حيث تزايدت بطالة الشباب في العقود الماضية وأصبح هناك أعداد كثيرة من الذكور والإناث يفتقدون إلى فرص العمل، ورغم أن المشكلة في العالمين المتقدم والنامى إلا أن ثمة اختلاف في كيفية التعامل معها في كليهما، حيث أن بنية الاقتصاد داخل المجتمع المتقدم مؤهلة لتوليد فرص عمل حقيقية، أما في الدول النامية فالحلول ليست جذرية لتؤثر في الاقتصاد بشكل إيجابي في المدى البعيد(٢٣).

وفيما يتعلق بصورة البطالة الراهنة في مصر، فإن البيانات المتوافرة عنها رغم عدم دقتها وتضاربها في بعض الأحيان، تعد أفضل بكثير من مجموعة البلاد العربية النفطية. فقد بدأت الظاهرة مع نشر بيانات تعداد ١٩٧٦ الذي أوضح أن العاطلين في مصر ٨٥٠ ألف فرد بمعدل قدره ٧.٧%، ومعظم المتعطلين من الداخلين الجدد في سوق العمل أى من الشباب، وكان معدلهم ٧.٤%. ثم أشارت بيانات تعداد ١٩٨٦ إلى وصول عدد العاطلين إلى ١.٦ مليون فرد بمعدل بطالة ١٢% تقريباً، وكان معدل الداخلين الجدد في سوق العمل ٩%(٢٤) .

ويرى بعض المحللين أن تفاقم أوضاع البطالة ابتداء من النصف الثانى من الثمانينات للتأثير الانكماشي لبرامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلي التي بدأتها مصر. حيث أدت سياسة التحكم في عجز الموازنة العامة للدولة، وخصخصة مشروعات القطاع العام، وسياسات التحرير الاقتصادى – المالي والتجارى – إلى تفاقم مشكلة البطالة الموجودة أصلاً قبل تنفيذ هذه البرامج، حيث وصل معدل البطالة إلى ١٧.٥% طبقاً للنتائج الأولية لبحث العمالة بالعينة للفترة ١٩٩٢/٨٩؛ وقد ارتفعت هذه المعدلات في السنوات الأخيرة بسبب تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي تسارع تطبيق سياساتها في الآونة الأخيرة(٢٥).

وتؤكد الكتابات الاقتصادية الجادة ما سبق؛ حيث يرى "العيسوى" في كتابه المعنون "هموم اقتصادية مصرية" أن معدل البطالة في مصر قد تجاوز معدلها العالمي والذي يتمحور حول ٥%؛ بل تخطى ضعفه في التسعينيات. ومن الضرورى أن تركز السياسات الاقتصادية المختلفة على خلق

فرص عمل، ويبدو أن القطاع الخاص – الذي بدأ نشاطه منذ منتصف السبعينيات – بكل استثماراته المحلية والعربية والأجنبية لم يكن قادراً على توليد فرص عمل كافية للداخلين الجدد إلى سوق العمل[٢٥]، وبما أن تشخيص الظاهرة يساهم في علاجها، فإن ذلك يفرض المزيد من التحليل للكشف عن خصائص الظاهرة واتجاهاتها (ويوضح الجدول ٥ معدلات البطالة حسب النوع ومحل الإقامة).

جدول (٥)
معدل البطالة حسب النوع ومحل الإقامة ١٩٩١ – ٢٠٠٢

النوع ومحل الإقامة	السنة	المتعطلون			
		متعطل سبق العمل	متعطل لم يسبق له العمل	إجمالى قوة العمل	عدد المتعطلين بالآف
ذكور	١٩٩١	١١.٠	٨٩	٦.٥	٧٦٧٨
	٢٠٠٢	٨.٩	٩١.١	٦.٣	٩٨٣٢
إناث	١٩٩١	٥.٨	٩٤.٢	١٥.٦	٦٢٨٩
	٢٠٠٢	٦.٥	٩٣.٥	٢٣.٩	١٠٣٧٤
حضر	١٩٩١	١٠.٨	٨٩.٢	١١.٣	٧٦٦٠
	٢٠٠٢	٩.٢	٩٠.٨	١١.٢	٩٦٢٣
ريف	١٩٩١	٦.١	٩٣.٩	٦.٩	٦٣٠٧
	٢٠٠٢	٦.٢	٩٣.٧	٩.٥	١٠٥٨٣
جملة	١٩٩١	٨.٦	٩١.٤	٨.٨	١٣٩٦٧
	٢٠٠٢	٧.٧	٩٢.٥	١٠.٢	٢٠٢٠٦

المصدر:

حسبت النسب بمعرفة الباحث من واقع البيانات:

- **الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث العمالة بالعينة في ج.م.ع ١٩٩١، مرجع ١٩٩١/١٢٥٢٥٧٠، أبريل ١٩٩٢، ص٩٦.**
- **الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث العمالة بالعينة في ج.م.ع ٢٠٠٢، مرجع ٢٠٠٢/١٢٥٢٥٧٠، يوليو ٢٠٠٣، ص٧٤.**
- **الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث العمالة بالعينة في ج.م.ع ٢٠٠٥، مرجع ٢٠٠٥/١٢٥٢٥٧٠، أبريل ٢٠٠٦، ص٨٣.**

وتبايناتها النوعية والمكانية وخصائص المتعطلين العمرية والتعليمية، حيث توضح البيانات بالجدول؛ التباين الواضح في معدلات البطالة من حيث النوع، حيث بلغت مستويات مرتفعة بين الإناث ١٥.٦% عام ١٩٩١ تزايدت

إلى ٢٣.٩% عام ٢٠٠٢ ثم إلى ٢٤.١% عام ٢٠١٢، وتناقصت بين الذكور من ٦.٥% إلى ٦.٣% ثم إلى ٩.٣% فى عام ٢٠١٢.

كما توضح ذات البيانات فيما يتعلق بالحضر والريف؛ ارتفاع نسبة البطالة في الريف من ٦.٩% في ١٩٩١ إلى ٩.٥% عام ٢٠٠٢ ثم إلى ١١.١% عام ٢٠١٢، وارتفعت على المستوى الإجمالى من ٨.٨% إلى ١٠.٢% ثم إلى ١٢.٧% ثم إلى ١٥.٧% عام ٢٠١٤ على مستوى الجمهورية في العامين المذكورين.

وترتب على الزيادة السكانية في مصر، تزايد معدل النمو السنوي لقوة العمل إلى ٢.٩% في النصف الأخير من التسعينيات، تم استيعاب ١٦.٥% فقط من هذه الزيادة مما يعنى انضمام الآخرين إلى البطالة السافرة سنوياً[٢٦]؛ إضافة إلى أن معدلات النمو الاقتصادى المصرى لم تصل إلى المستوى الذي يمكنه من خلق فرص عمل جديدة حقيقية تستوعب الأعداد الجديدة الداخلة في سوق العمل والذي يبلغ عددهم سنوياً ٧٣٣٠٠ من الخريجين الجدد إلى قوة العمل سنوياً، وتراجع الطلب على الأيدى العاملة المصرية[٢٧] – كما يوضحها الجدول السابق – وهم المتعطلون الذين لم يسبق لهم العمل حيث تراوحت أعدادهم ما بين ٨٩%، ٩١.١% بين الذكور، وبين ٩٤.٢%، ٩٣.٥% بين الإناث، وبين ٨٩.٢%، ٩٠.٨% في الحضر، وفي الريف بين ٩٣.٩%، ٩٣.٧%. وقد ساعد على ذلك اتجاه أكثر من ٥٠% من جملة الاستثمار إلى أنشطة ذات كثافة رأسمالية عالية؛ رغم وفرة الأيدى العاملة، مما زاد من حدة البطالة السافرة وخاصة بين الشباب (١٥–٢٩ سنة)[٢٨]. حيث وصلت في ٢٠١٢ إلى ٩.٣% بين الذكور و٢٤.١% بين الإناث بمعدل إجمالى ١٢.٧% [٢٩] قفز فى ٢٠١٤ إلى ١٥.٧% على مستوى الجمهورية.

أ – بطالة الشباب

تعد بطالة الشباب الشكل السائد لظاهرة البطالة في مصر، ففى عام ٢٠٠٦ كان أكثر من ٨٠% من المتعطلين تحت سن التاسعة والعشرين، منهم ٨٢% لم يسبق لهم الالتحاق بعمل. ولهذا تعتبر البطالة مؤشراً هاماً لوجود مشاكل في دخول الشباب لسوق العمل عندما ينتقلون من مرحلة الدراسة إلى العمل. وتعتبر بطالة الشباب في مصر مرتفعة بكل المقاييس. ولكن هناك ما يشير إلى أنها بدأت فى الانخفاض

حيث تشير مسوح سوق العمل في مصر التي أجريت عامى ١٩٩٨-٢٠٠٦ ومسح النشء والشباب فى مصر عام ٢٠٠٩ إلى أن هناك انخفاضاً ملحوظاً في معدل بطالة الشباب خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٦ ثم ثبات نسبى لهذا المعدل بين عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٩ ووفقاً لهذا المقياس تراجع معدل بطالة الشباب في الفئة العمرية (١٥-٢٩) عاماً من ٢٥.٦% في عام ١٩٩٨ إلى ١٦.٩% في عام ٢٠٠٦ وإلى ١٦.٧% في عام ٢٠٠٩ ويعتقد أن جانباً كبيراً من الانخفاض في معدل البطالة يعود إلى الإحباط وليس إلى زيادة معدلات التوظف(٣٠).

ويشير الجدول التالي إلى معدل البطالة وفقاً للنوع والفئة العمرية ١٩٩٨-٢٠٠٩.

جدول (٦)

معدل البطالة وفقاً للنوع والفئة العمرية ١٩٩٨-٢٠٠٩

السنة / الفئة العمرية / النوع	١٩٩٨		٢٠٠٦		٢٠٠٩	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
١٥-١٩	١٧.٩	٥٤.٧	١٠.٢	٢٧	١٦.٤	١٩
٢٠-٢٤	١٩.٩	٦١.٦	١٤.٣	٤٢.٦	١٥	٣٨.٢
٢٥-٢٩	١٠.٧	٣٥.٣	٥.٩	٣٤.٤	٧.٥	٣٠.٢

المصدر: البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠١٠، ص١٥٤.

وتدلل البيانات الواردة بالجدول السابق على تزايد أعداد العاطلين من الشباب وهم غالباً من الداخلين الجدد في سوق العمل، ومعظمهم من خريجى الجامعات والمدارس الفنية والمتوسطة وهو ما تؤكده أحدى الدراسات حيث ترى أن ٩٥.٥% من العاطلين عن العمل هم من الوافدين الجدد إلى سوق العمل حيث أن معظمهم في الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً(٣١).

كما تدلل على ضياع جزء من عمر العامل في البحث عن عمل تكون فيه طاقته الإنتاجية في أعلى درجاتها، وهذا يتوافق مع ما قامت به الدولة من التوقف عن تعيين الخريجين، وانقضاء فترة طويلة بين التخرج والبحث عن وظيفة(٣٢).

ب – بطالة شباب المتعلمين:

أكد أحدث تقرير صادر عن منظمة العمل العربية المعنون "تشغيل الشباب في البلدان العربية" ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية

بشكل غير مسبوق حيث بلغت ٢١%، وبلغ عدد المتعطلين عن العمل في هذه الدول ٢٣.٨ مليون عاطل؛ وأشار إلى انتشار البطالة بين الشباب المتعلمين من حملة المؤهلات المتوسطة والعليا وخاصة في مصر[٣٣] ويعتبر تفاقم مشكلة البطالة من المخاطر المحورية للعولمة الاقتصادية وخاصة بين الشباب حيث ارتفاع البطالة بينهم نتيجة للاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الحديثة المتطورة[٣٤] واشتداد المنافسة والتغيرات الاقتصادية الناتجة عن التكامل الاقتصادي العالمي؛ جعلت من الصعب الإبقاء على جزء كبير من القوة العاملة صالحاً للتوظيف[٣٥].

وتؤكد الإحصاءات الرسمية [٣٦] وتقارير التنمية البشرية ما سبق، حيث يعانى خريجي المدارس المتوسطة والجامعات في الريف والحضر من التعطل، وأن الأميين يمكنهم ولوج سوق العمل خاصة غير الرسمي، فتوضح البيانات أن نسبة المتعطلين الأميين في تناقص مستمر في الحضر والريف، وبين الذكور والإناث، فتناقصت بين الذكور من ٢.٣% عام ١٩٩١ إلى ٠.٧% عام ٢٠٠٢، وللإناث من ٥٠٣% إى ٠.٣% ما بين العامين المذكورين، وتناقصت نسبة من يقرأون ويكتبون من المتعطلين من ٢.٥% عام ١٩٩١ إلى ٠.٦% عام ٢٠٠٢ بين الذكور، ومن ٠.٨% إلى ٠.٤% بين الإناث في ذات العامين.

وفيما يتعلق بالمتعلمين من الشباب الريفي فقد زاد نصيب حملة المؤهلات المتوسطة الذكور من البطالة من ٧٣.٨% عام ١٩٩١ إلى ٧٤.٨% عام ٢٠٠٢، أما الإناث فقد تزايد نصيبهن من البطالة من ٧٧.٨% عام ١٩٩١ إلى ٨٥.٥% عام ٢٠٠٢. أما حملة المؤهلات العليا من شباب الريف الذكور فقد تزايدت بطالتهم من ١٤.٤% إلى ٢١% في العامين المذكورين. وتزايدت بالنسبة للإناث الريفيات المتعلمات تعليماً عالياً من ٤.٤% إلى ١١% في ذات العامين. وتناقص نصيب حملة المؤهلات فوق المتوسطة من البطالة من ٧.٨% إلى ٤.٣% بالنسبة للذكور، ومن ٨.٧% إلى ٤.١% للإناث على مستوى الجمهورية، وتناقص نصيبهم من البطالة في الريف من ٥.٩% إلى ٢.٥% للذكور، ومن ٦.٣% إلى ٢.٤% للإناث ما بين العامين المذكورين. ويرجع هذا إلى أن خريجي هذا النوع من التعليم يجمعون بين التعليم النظرى والممارسة العملية مما ييسر عليهم الالتحاق بسوق العمل،

أما أسباب ارتفاع المتعطلين من حملة المؤهلات المتوسطة، يرجعه أحد الخبراء لتدنى مستوى المهارة عما تتطلبه قطاعات الخدمات والصناعات الخاصة وذلك بسبب التركيز على الجوانب النظرية للمناهج أكثر من التطبيق العملى في المدارس الثانوية الفنية، إضافة إلى أن المعامل والتجهيزات قديمة ومتهالكة، ونقص الإمدادات لا يتيح الفرصة للطلاب لأن يكتسبوا الخبرة، ويذكر أحد مسئولى البنك الدولى أنه من بين ٧٠% من الطلاب الخريجين من التعليم الفني، يحصل اقل من ٢٠% منهم على فرص عمل عند التخرج(٣٧).

ج – الآثار الاجتماعية للبطالة على الشباب

تتخذ البطالة وجهها الاجتماعى من خلال تضافرها مع طائفة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء على مستوى خبرات الأفراد ومسار حياتهم أو على صعيد المجتمعات. فهى تعنى عملياً حصاراً تزداد صعوبته بالنسبة لمرحلة الشباب التي تقترن بمشروع الحياة والزواج والاستقلال عن الأسرة. وتزداد تأثيراتها مع اقترانها بالفقر والقدرة المحدودة لشبكات التضامن الأسرية والاجتماعية عن توفير الدعم خاصة أن استطالت فترة البحث عن العمل... ففاقد العمل يصبح فاقداً لكل شيء بمعنى خروجه من شبكة العلاقات الاجتماعية، حتى وأن تلقى تأميناً ضد البطالة. أما في المجتمعات العربية ومنها مصر والتي لا تعرف مثل هذا التدبير فإن لشبكات التضامن الأسرى، والتى لا تخلو من صراع، طاقة استيعابية هائلة – تساهم مع فن التحايل على المعايش، في إدماج الأفراد وتلبية قدر من الحاجات الأساسية، وكأن الأسرة قد عادت لتضطلع بقدر مما تعجز عنه قدرات الدولة. على أنه من الواضح أنه لا التضامن الاجتماعي والأسرى، ولا الحيل يمكن أن يضمنا لا الخروج من براثن الفقر ولا المواطنة(٣٨).

كما تبقى للصياغة المجتمعية والسياسية لقضية البطالة تأثيراتها ليس فقط على واقع الشباب، وإنما على تصوراتهم واتجاهاتهم فالإحساس بالعجز؛ قد يقترن به إحساس بالظلم، وقد تكتسب بعض الأوضاع الاجتماعية السلبية وزن إضافي، على سبيل المثال الوعى المتزايد بتفاوت الفرص الاجتماعية. بما في ذلك بين من حصلوا على ذات القدر من التأهيل فاحتمالات البطالة ليست موزعة على نحو متساوى بين الشباب الباحث عن العمل. وأن لم يظهر ذلك

بشكل واضح في التقديرات الإحصائية، ولرأس المال الاجتماعي بمختلف أشكاله دوره في هذا التفاوت، سواء تمثل في الموارد الاقتصادية أو النفوذ أو شبكة العلاقات الأسرية أو المهارات الاجتماعية[٣٩] وفي المقابل تتدهور أوضاع المتعطلين عن العمل تحت تأثير فقدان الدخل نتيجة للتسريح من العمل أو لعدم وجود الدخل أصلاً لمن يدخلون سوق العمل لأول مرة ولم تتوافر لهم أى فرصة للتشغيل، وتحت تأثير اتجاه الأسعار المحلية نحو الارتفاع، بسبب إلغاء الدعم وزيادة الضرائب غير المباشرة، وخفض الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية (الصحة، التعليم، الإسكان الشعبي) كما أن مشروعات الضمان الاجتماعي في مصر مازالت محدودة تكاد تغطى فقط رواتب التقاعد والتأمين الصحي، أما إعانات البطالة فلا وجود لها في أى بلد عربى، ونتيجة لذلك تزايدات نسبة عدد السكان الذين يعيشون في حالة فقر شديد[٤٠]. الذي يكون وطأة أشد على هؤلاء الشباب المتعطل. والتى قد تدفع بهم إلى ارتكاب جرائم تهدد استقرار المجتمع ففى دراسة صادرة عن معهد التخطيط القومى كشفت عن أن ٦٠% من جرائم القتل وهتك العرض يرتكبها العاطلون. وترى الدراسة أن العاطلين أكثر من غيرهم عرضة لارتكاب جرائم؛ ولهذا لم يكن مفاجأة أن نجد ٧٨% من المتهمين في مثل هذه الجريمة من العاطلين. وتكشف الدراسات أن نسبة المتهمين في الجنايات من العاطلين كانت ٩.٢% عام ١٩٧١ وارتفعت إلى ٢٦.٧% عام ١٩٩٦ ثم إلى ٢٩% عام ٢٠٠٢. في حين أن المتهمين في جنح وسرقات المساكن من العاطلين بلغت نسبتهم ١٥.٦% عام ١٩٧١ ارتفعت إلى ٥٧.٥% عام ١٩٩٦ ثم إلى ٦٠% عام ٢٠٠٢. وكذلك ارتفعت نسبة العاطلين المتهمين في جرائم سرقة السيارات من ٦.٨% عام ١٩٧١ إلى ٦٧.٢% عام ١٩٩٦ ثم ٧١% عام ٢٠٠٢ كما تؤكد ذات الدراسات أن ٦٥% من إجمالى الجرائم التي تشهدها مصر سنوياً يرتكبها عاطلون وكذلك ٩٠% من جرائم الاغتصاب، ٨% من جرائم القتل التي تقع في نطاق الأسرة ترتكب بسبب وجود عاطلين بها[٤١].

نتائج الدراسة الميدانية

ثالثاً: المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للشباب المصرى:

١ – المشكلات الاقتصادية

أوضحت النتائج الميدانية فى قرية ومدينة الدراسة، تدنى الوضع الاقتصادى لحالات الدراسة، فجميع أسر الحالات فى الريف لا تملك أو تحوز أرضاً وهى مصدر الدخل الأساسى فى الريف، وانعكس ذلك على تدهور الوضع الاقتصادى للشباب، أما فى المدينة فأوضحت البيانات أن حالات الدراسة تنتمى إلى أسر دخلها الشهرى لا يزيد عن ١٠٠٠ جنيه ويعمل آباؤهم فى وظائف حكومية باستثناء حالة واحدة من الوظائف العليا.

ويوضح هذا أن معظم الأسر سواء فى الريف أو الحضر تعيش تدهوراً اقتصادياً لأنها محدودة الدخل. وذلك بسبب انكماش السياسات العامة والقطاعية فى تمكين الشباب، فالحرمان من تملك الأصول الرأسمالية وتلاشى دور الحكومة فى توزيع أرض مستصلحة للشباب فى الريف أو خلق فرص عمل لهم فى الحضر هو أحد العوامل فى إضعاف تمكين الشباب لأن النصيب من الثروة ينعكس على أوضاع الشباب فى المجتمع.

٢ – مشكلات البطالة لدى الشباب:

أوضحت النتائج الميدانية تزايد أعداد الشباب العاطلين فى قرية ومدينة الدراسة، وهذا يتفق مع الاتجاه العام لتزايد العاطلين على مستوى مصر، وبصفة خاصة بطالة المتعلمين حيث تعرب حالات الدراسة بقولها "كل الناس اللى أخذت شهادات دبلومات أو جامعة قاعدين فى البيوت وعلى القهوة، وتؤكد هذه الحالات "اللى مش متعلم بيلاقى شغل أحسن من المتعلم" وهذا ما أكدته دراسات سابقة كثيرة على أن الأميين يمكنهم ولوج سوق العمل وخاصة غير الرسمى، ويعزو الخبراء ارتفاع البطالة بين المؤهلات المتوسطة إلى تدنى مستوى المهارة لديهم والذى تتطلبه قطاعات الخدمات والصناعات المختلفة.

وفيما يتعلق بأسباب البطالة بين الشباب فى قرية ومدينة الدراسة كما جاء على لسان المبحوثين فى القرية والمدينة على النحو التالى: الوساطة والمحسوبية، وارتفاع أعداد الشباب من الخريجين ، وارتفاع عدد السكان، وعدم ملائمة المؤهلات مع متطلبات سوق العمل، وتوقف الحكومة عن تعيين الخريجين، وعدم وجود مشروعات للقطاع الخاص، وكذلك موسمية العمل الزراعى فى الريف.

٣ – مشكلات التعليم لدى الشباب:

أوضحت النتائج الميدانية أن الشباب فى عينة الدراسة لم يستفد من التعليم، ولم يحدث التعليم لهم نقلة اقتصادية أو اجتماعية. ففيما يتعلق بالتعليم الفنى أجاب المبحوثون بأنهم لم يحصلوا على أى وظائف فى أى من القطاعات سواء الحكومية أو قطاع الأعمال أو القطاع الخاص كما جاء على لسان أحد الحالات "أنا خلصت تعليمى من عشر سنين وملقيتش أى عمل فى أى مكان ولا حتى فراش فى مدرسة". ويوضح هذا عدم ارتباط التخصصات التى درسوها بسوق العمل سواء فى الريف أو الحضر.

كما أدلى المبحوثون من خريجى المدارس الفنية بأنهم لم يستفيدوا من تعليمهم لعدم وجود ورش ومعدات متطورة لممارسة تخصصاتهم والتدريب عليها (كهرباء – خراطة – نجارة ...إلخ) فيذكر أحد الحالات وهو دبلوم كهرباء فيقول "أنا معرفش أركب لمبة كهربة فى البيت".

ورأى بعض المبحوثين أن الذين استفادوا من التعليم على حد قولهم وهما حالتان الأولى ذكر وهو خريج خدمة اجتماعية "والثانية" أنثى خريجة الأزهر "اللى استفاد هو اللى ليه واسطة ونفوذ وله حد واصل" "واللى استفاد كمان اللى عنده إمكانيات مادية علشان يدفع ويتعين. فيه ناس دبلومات دفعت ١٥٠٠٠ ألف جنيه وتعينت فى الكهربة، وفيه اللى دفع ٢٠٠٠ جنيه، ٣٠٠٠ جنيه تعين فى الأزهر "وأحنا أيدنا فاضية ومعناش علشان ندفع".

كما أدلى مبحوثان جامعيان أيضاً من الحالات بأنهما يعيشان أزمة التعطل والبحث عن عمل بقولهما "التعليم الجامعى الأيام دى لا يفيد فى شئ فالإنسان يتعب نفسه سنوات كثيرة علشان ينام فى البيت علشان مش لاقى أى عمل".

كما أدلى أحد الحالات فى الحضر وهو خريج كلية التجارة ويعمل سائق تاكسى فيقول "إن كلية التجارة تخرج ثلاثة تخصصات: الأول يسمى "الوساطة" والثانى "الحظ"، والثالث "سائق تاكسى" وأشار السائق الحاصل على بكالوريوس تجارة إلى أن "محمد أفندى" فى فيلم العزيمة، عندما حصل على الابتدائية كان يقال له "محمد أفندى" وكان يطلق على أمه "الست أم محمد أفندى" أما الآن فإن الحاصل على مؤهل جامعى يقال له "يا أسطى" وهذا ليس عيباً، ولكن العيب كل العيب هو ما يلحق بكلمة "الأسطى" سائق التاكسى من سباب وإهانة ونظرة أدنى.

كما أوضحت النتائج الميدانية أن هناك عدداً من مشكلات التعليم تواجه الشباب فى الريف والحضر وهو ما أدلى به المبحوثون فى قرية ومدينة الدراسة وهى مشكلة الدروس الخصوصية وهو ما أضاف عبئاً على الأسرة المصرية، وعدم ارتباط التعليم بسوق العمل فالمواد الدراسية لا علاقة لها بالحياة العملية أو المهنية، هذا إضافة إلى نقص الإمكانيات "الورش والمعدات الخاصة بالتعليم الفنى"، وأشار المبحوثون "أن التعليم بكيفيته الراهنة خلق مشكلات أمية ثقافية وأبجدية عاطلة عن العمل، وغير مفيدة للدولة".

مما سبق نستخلص ما يلى:

التعليم فى مصر نظام متصلبِ، يغزي اختلالين رئيسيين فى سوق العمل وهما: ارتفاع أعداد خريجى المدارس والجامعات العاطلين عن العمل من جهة، ونقص الأيدى العاملة الماهرة اللازمة لتغذية النمو الاقتصادى من جهة أخرى، ولذلك يدفع الشباب ثمن عدم صلاحيتهم للعمل نتيجة لهذا التصلب.

٤ – مشكلات الزواج لدى الشباب:

تمثلت المشكلات التى تواجه الشباب عند الزواج فى ارتفاع المهور، وعدم توافر الإمكانيات للحصول على شقة، وتأسيسها، وارتفاع نفقات الزواج، وصعوبة الاختيار.

فيقول أحد الحالات وهو دبلوم زراعة يعمل فى الإدارة الزراعية مدينة الدراسة بقوله "أنا مرتبى ٨٠٠ جنيه أعمل بهم أيه ومقدرش أخد شقة إيجار، ولو أخذت شقة إيجار جديد، افرشها ازاى واشطبها ازاى".

وتقول ثلاث حالات أحدهما بكالوريوس تجارة، والثانية بكالوريوس زراعة، والثالثة خريج خدمة اجتماعية عالى، "حياتى متوقفة تماماً لأنى أبحث عن فرصة للعمل فى أى وظيفة ولو مؤقتة ولم أجد" ويكمل "وعلشان أنا عاطل لم أفكر فى خطوبة ولا زواج، ولا أقدر أبحث عن شقة".

وأجمعت حالات الدراسة على أن أسباب المشكلات الخاصة بالزواج وتكوين الأسرة تمثلت فيما يلى: عدم وجود فرصة للعمل والحصول على دخل فى الحضر، وتشدد أولياء الأمور فى شروط الزواج والتطلع للآخرين فيما يتعلق بإمكانيات الزواج، أما مشكلاته فى الريف أكدت النتائج على أن البعد عن الدين، واختيار العريس الغنى

بصرف النظر عن أخلاقه والتمسك بالعادات القديمة فى المهر والشبكة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وتغير القيم من الجماعية إلى الفردية.

ويواجه الشباب هذه المشكلات بدعم الأسرة فيقول أحد الحالات وهو مدرس بالمرحلة الابتدائية "بمرتبى مقدرش أواجه تكاليف الزواج، والوالد هو اللى ساعدنى فى بناء وتشطيب الشقة والشبكة وتكاليف الزواج كاملة علشان الوالد عنده فدانين ونص أرض يجيلو منهم عشرين أو خمسة وعشرين ألف فى السنة وسنة على سنة يقدر يساعدنى".

ورغم هذه المساعدات المقدمة من الأسرة للشباب، تشير البيانات الإحصائية الكلية إلى استمرار هذه المشكلات وانخفاض نسبة الإنفاق على الأثاث والتجهيزات المنزلية – وهى المشكلات التى تواجه الأسرة عند زواج أبنائها – من ٤.٢٦% عام ١٩٩٠/١٩٩١ إلى ٢.٧٧% عام ١٩٩٩/٢٠٠٠، ثم إلى ١.٨٠% عام ٢٠١٢، وانخفضت هذه النسبة فى الوجه البحرى من ٤.٧٠% إلى ٢.٣٤%، ثم إلى ١.٦٧%؛ وفى الوجه القبلى من ٣.٥٢% إلى ٢.٩%، ثم إلى ١.٧٠% خلال الأعوام المذكورة[٤٢].

ويدلل هذا الانخفاض فى الإنفاق على الأثاث والتجهيزات المنزلية على أهم المشكلات التى تواجه الشباب المقبل على الزواج فى ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى شهدها المجتمع المصرى فى الثلاثين عاماً الأخيرة، وفى ظل التطلعات التى تفرض نفسها على الشباب فى مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتى تكون أشد وطأة على الفقراء[٤٣].

وتدليلاً على ما سبق تركز الإحصاءات على عنوسة الفتيات والرجال حيث تفوق عدد الذكور على الإناث فى التأخر فى سن الزواج حيث وصل عددهم (ذكور وإناث) ٩ مليون عانس منهم ٢٩.٧% من الشباب ترفض فكرة الزواج[٤٤].

٥ – مشكلات السكن لدى الشباب:

أوضحت النتائج الميدانية أن ثمة مشكلات تواجه الشباب فى الحصول على مسكن، وتختلف هذه المشكلات لدى شباب الحضر عنها لدى شباب الريف حيث تمثلت هذه المشكلات فى الحضر فى غلاء أسعار الشقق وعدم توافر شقق

بالقانون القديم، وارتفاع الإيجارات بالقانون الجديد فيقول أحد الحالات وهو موظف بالتأمينات الاجتماعية (علشان تاخد شقة ملك ده حلم، من فين أجيب ١٥٠٠٠٠ جنيه، ١٦٠٠٠٠ جنيه طبعا ده مستحيل، والقانون القديم اللى كان ساتر الناس لغوه، والقانون الجديد غالى ومحدش يقدر يدفعه خاصة لو كان دخله من مرتبه "٦٠٠ جنيه، ٧٠٠ جنيه" معنى ذلك اللى يأخذ يدفع ثلاثة أربع مرتبه. طيب يآكل ويشرب من فين.. اللى مشتغلش شغلة ثانية وثالثة.. يسرق أو ينحرف".

أما المشكلات فى الريف فتمثلت فى عدم توافر أرض للبناء، وصعوبة الحصول على ترخيص للبناء على الأرض الزراعية، وقلة مصادر الدخل فيقول أحد الحالات فى الريف "الحكومة بتمنع البنيان على الأرض معها حق.. طيب متجيب لنا بديل وتبنى لنا شقق فى الجبل أو أراضى الدولة، أو تبنى شقق وتؤجر لنا" على رأى المثل "يضربنى ويحرمنى البكاء".

ويقول آخر "ليه الحكومة متبنيش شقق للشباب وتعمل لنا شقق فى الظهير الصحراوى للبلد، والمرافق واصلة كهربة وميه وطرق مرصوفة، لو الحكومة وفرت ده الناس تبطل تبنى على الأرض الزراعية".

نستلخص مما سبق أن الشباب المصرى فى الريف والحضر يعانى من مشكلات عدة، أولها مشكلات اقتصادية حيث أنه محروم من تملك أصول أو أراضى مستصلحة، ويعانى من مشكلات فى العمل والتوظيف حيث يبحث عن فرص عمل ولا يجدها ولا يستطيع ولوج سوق العمل، ويعانى من مشكلات بسبب التعليم الذى لا يؤهله للحصول على فرصة عمل ولم يحدث لهم نقلة اقتصادية واجتماعية بل يزيد من عدد العاطلين. وكذلك يعانى من مشكلات عند الزواج ومشكلات فى الحصول على شقة فى الحضر، أو منزل فى الريف وترتب كل ذلك على مشكلات الشباب الأساسية المتمثلة فى وعدم وجود فرصة عمل وبالتالى يصبح الشباب فى حلقة مفرغة من المشكلات وضيق ذات اليد مما تجعله يعانى حصارًا اقتصاديًا واجتماعياً.

مما سبق يمكن القول أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى يعيشها الشباب المصرى، وهى بطبيعة الحال تجليات للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع المصرى،

حيث تشهد هذه الأوضاع تدهوراً متزايداً فيما يتعلق بحرمان الشباب من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كما أوضحت النتائج النظرية والميدانية، مما يجعل الشباب فى هذا السياق مشكلة سكانية واجتماعية تعانى منها مصر؛ ويصبح تغيير هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مرتبطاً بمواجهة وحل هذه المشكلات، وتيسير حياة الشباب الطبيعية من التعليم إلى العمل والسكن والزواج وتكوين الأسرة وبالتالى يصبح الشباب هبة ديموجرافية، وعلى صانع القرار فى مصر أن يخلق الشروط التى تستثمر هؤلاء الشباب كهبة سكانية فى تغيير المجتمع المصرى – ريفه وحضره – نحو مستقبل أفضل.

خاتمـــة:

١. توضح البيانات أن المجتمع المصرى أمام انفتاح لنافذته السكانية، ولأول مرة في تاريخه حيث يشكل الشباب شريحة كبيرة في الهرم السكاني، وبرزت هذه الظاهرة منذ ١٩٩٥ وستستمر حتى عام ٢٠٤٥، وتقدر نسبة هذا الجيل بنحو ٢٣.٥% من إجمالى السكان بما يوازى ١٩.٨ مليون شاب وشابة في الفئة العمرية (١٨-٣٠ سنة).

٢. رغم تراجع الحجم النسبى لأمية الشباب، إلا أن الحجم المطلق لم يتراجع كثيراً، فما زالت نسبة الأمية مرتفعة بين الشباب حيث يوجد خمسة ملايين شاب وخاصة في الريف بسبب ظاهرة التسرب من التعليم نتيجة للضغوط الاقتصادية والاجتماعية.

٣. أن النظام التعليمي في مصر باعتماده على التلقين والتعليم البنكى Banking Education لا يعد الخريجين للتعامل الإيجابي مع التغيرات السريعة في أسواق العمل.

٤. تسهم ثقافة المجتمع الذكورية في إنتاج التمييز ضد الإناث في التعليم حيث ترى هذه الثقافة أن تعليم الذكور أكثر أهمية من تعليم الإناث، وأن تعليم الإناث ليس حقاً ويمكن قصره على ما يساعد المرأة على القيام بوظائفها الطبيعية كأم وزوجة.

٥. رغم ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم إلا أن هناك عدداً غير قليل خارج المدارس حيث يلعب الفقر دوره، إضافة إلى محدودية العائد

الاقتصادي لتعليم الأبناء، ونيل شهادات يصعب ترجمتها إلى قيمة اقتصادية اجتماعية.

٦. يتركز النشيطون والنشيطات اقتصادياً في المجتمع المصرى في الفئة العمرية ٢٠-٢٤ عاماً.

٧. توضح البيانات الرسمية الخاصة بتوزيع قوة العمل حسب فئات السن والنوع تركز نحو ٥٥.٦% من قوة العمل الذكور، ٦٢.٢% من قوة العمل للإناث في الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة.

٨. توضح البيانات تزايد انسحاب الإناث من فئة ربات البيوت إلى فئة الدراسين ومن ثم إلى قوة العمل، نظراً للتحسن الذي طرأ على أوضاعهن التعليمية، ودخولهن إلى سوق العمل.

٩. يدلل اتجاه واقع الحالة العملية للشباب على انكماش دور السياسات العامة والقطاعية في تمكين الشباب اقتصادياً فالحرمان من تملك الأصول الرأسمالية هو أحد الأبواب المهمة في أضعاف تمكين الشباب.

١٠. أدى عدم التوافق بين المكتسبات في المهارات والمعارف من ناحية، وما يتطلبه سوق العمل من ناحية أخرى إلى تزايد معدل عدم مشاركة الشباب في قوة العمل حيث قفز معدل عدم المشاركة في سوق العمل من ٥٣% عام ٢٠٠٦ إلى ٦٠.٢% عام ٢٠٠٩.

١١. أن تفاقم أوضاع البطالة بسبب التأثير الانكماشي نتيجة لبرامج التثبت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي بدأتها مصر منذ منتصف الثمانينات.

١٢. تعتبر بطالة الشباب هي الشكل السائد لظاهرة البطالة في مصر، ففي عام ٢٠٠٦ كان أكثر من ٨٠% من المتعطلين تحت سن التاسعة والعشرين.

١٣. تعنى البطالة عملياً حصاراً تزداد صعوبته بالنسبة لمرحلة الشباب التي تقترن بمشروع الحياة والزواج والاستقلال عن الأسرة.

١٤. تدفع البطالة الشباب إلى ارتكاب جرائم تهدد استقرار المجتمع ففى دراسة صادرة عن معهد التخطيط القومى كشفت عن أن ٦٠%

من جرائم القتل وهتك العرض يرتكبها العاطلون.

١٥. أوضحت النتائج الميدانية فى قرية ومدينة الدراسة تدنى الوضع الاقتصادى للشباب حيث الحرمان من تملك الأصول الرأسمالية.

١٦. أوضحت النتائج الميدانية تزايد أعداد الشباب الباحثين عن عمل فى قرية ومدينة الدراسة وهو ما يتسق مع الاتجاه العام لتزايد العاطلين فى مصر ومن أهم الأسباب كما أوضحتها نتائج الدراسة؛ الوساطة والمحسوبية وعدم ملائمة المؤهلات مع متطلبات سوق العمل.

١٧. أوضحت النتائج الميدانية أن الشباب لم يستفد من التعليم، والذى استفاد "هو الذى لديه واسطة ونفوذ واللى عنده إمكانيات مادية".

١٨. أوضحت النتائج الميدانية أن المشكلات التى تواجه الشباب عند الزواج هو ارتفاع المهور، وعدم وجود إمكانيات للحصول على شقة، وارتفاع نفقات الزواج وعدم وجود مصدر للدخل بالنسبة للشباب فى الحضر والريف.

١٩. أوضحت النتائج الميدانية أن المشكلات التى تواجه الشباب فى السكن فى الحضر تختلف عنها فى الريف فكانت فى الحضر غلاء أسعار الوحدات السكنية، وعدم توافر وحدات بالقانون القديم، وارتفاع إيجارات القانون الجديد أما فى الريف فكانت عدم توافر أرض للبناء، وارتفاع أسعار خامات البناء وارتفاع أسعار الأرض.

مصادر الدراسة:

١. محمود جابر، الشباب العربى وأحواله، في عبد الباسط عبد المعطى وآخرون، قضايا الشباب العربى، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٣٧.

٢. عبد الباسط عبد المعطى، سياسات الشباب في مصر، الأبعاد والتغيرات، مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأمريكية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٣.

٣. إيمان فرج، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للشباب والمراهقة، المنتدى الإقليمي العربي للسكان، بيروت ١٩-٢١ نوفمبر ٢٠٠٤، ص٣.

٤. عبد الباسط عبد المعطى، سياسات الشباب في مصر، مصدر مذكور، ص١٤.

٥. إيمان فرج، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للشباب والمراهقة، مصدر مذكور، ص٤.

٦. مصر، تقرير التنمية البشرية، شباب مصر: بناة مستقبلنا، ٢٠١٠، ص٢.

٧. حافظ شقير، التحول الديموجرافى في الدول العربية وآثاره، المنتدى الإقليمى العربى

للسكان، بيروت ١٩-٢١ نوفمبر، ٢٠٠٤، ص١٩.

٨. محمود جابر، التعليم وتكافؤ الفرص، في عبد الباسط عبد المعطى وآخرون، المستويات الاقتصادية الاجتماعية والوعى بالتنمية في مصر، مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١١٨.

٩. جامعة الدول العربية، مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب، التقرير الاجتماعي العربى، مصدر مذكور.

١٠. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ١٩٩٦، ص ص١٠٥-١٠٦.

١١. محمود جابر، التعليم وتكافؤ الفرص، مصدر مذكور، ص١١٩.

١٢. إيمان فرج، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مصدر مذكور، ص ص١٣-١٤.

١٣. المصدر نفسه، ص١٢.

١٤. عبد الباسط عبد المعطى، قضايا الشباب العربي، مصدر مذكور، ص٣٩.

١٥. المصدر نفسه، ص ٤١.

١٦. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث العمالة بالعينة في ج.م.ع، ١٩٩١، مرجع ١٩٩٠/١٢٥٢٥٧٠، أبريل، ١٩٩٢، ص٦٦.

وأيضاً: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث العمالة بالعينة في ج.م.ع، مرجع ٢٠٠٥/١٢٥٢٥٠٧١، أغسطس ٢٠٠٦، ص٢٠٧.

١٧. عبد الباسط عبد المعطى وآخرون، قضايا الشباب العربى، مصدر مذكور، ص٤٤.

١٨. مصر، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠، مصدر مذكور، ص١٥٦.

١٩. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث العمالة بالعينة في ج.م.ع، مرجع ٢٠٠٢/١٢٥٢٥٠٧١، يوليو ٢٠٠٣، ص٧٤.

٢٠. عبد الباسط عبد المعطى، المشاركة والتمكين، في المفاهيم ودلالات العلاقات، ورشة عمل إقليمية حول: مشاركة الشباب العربى في سياسات التمكين، إدارة السياسات السكانية، جامعة الدول العربية، فبراير ٢٠٠٥.

21. Managing transition: Refocusing on Youth as the Key to Life long, ILO, Feb. 2005, p. 35.

٢٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء، بيانات تعداد سنة ١٩٨٦م.

٢٣. رمزى زكى، الاقتصادى السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، ع٢٢٦، الكويت، أكتوبر ١٩٩٧، ص ص١٤٧-١٤٨.

٢٤. إبراهيم العيسوى، هموم اقتصادية مصرية، ميريت للنشر والمعلومات، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ١٥٠-١٥١.

٢٥. عزيزة عبد الرازق، الشباب ومستقبل مصر، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية (محمود الكردى) محرراً، كلية الآداب، جامعة القاهرة ٢٠٠١، ص٥١٠.

٢٦. على الصاوى، الشباب والحكم الجيد والحريات: الشباب العربى يخططون للأهداف الإنمائية للألفية، البرنامج الإنمائى، الأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للدول العربية، مطبعة الطلائع، القاهرة، ص٤٧.

27. Nader Fergangy– Informal Economic Activity & Structural Adjustment in Arab Countries– Application The Case of Egypt – Almiskat Center for Research, December, Cairo, 1998.

٢٨. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر فى أرقام مارس، مرجع رقم ٧١-١١١٢-١٤.ص ٣٦.

٢٩. البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، معهد التخطيط القومي، مصر، تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٠، مصدر مذكور، ص ص١٥٢-١٥٣.

٣٠. بيان طباره، تشغيل الشباب واكتسابهم المهارات في العالم العربى في عصر العولمة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، آذار، ٢٠٠٠، ص١٠.

٣١. عزيزه عبد الرازق، الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتعطل الشباب، مصدر مذكور، ص٥١١.

٣٢. صبرى عادل إبراهيم، العولمة الاقتصادية: الفوائد والمحاذير، الأهرام الاقتصادي، ع٢٢٧، أغسطس ٢٠٠٦، القاهرة، ص ص٦٩-٧٠.

٣٣. المصدر السابق، ص٦٨.

٣٤. بيان طباره، تشغيل الشباب واكتسابهم المهارات في العالم العربي في عصر العولمة، مصدر مذكور، ص٧.

٣٥. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث العمالة بالعينة في ج.م.ع، ١٩٩١ مرجع ١٢٥٢٥٧٠/١٩٩٠، أبريل ١٩٩٢، ص٣٨٨ وأيضاً: مرجع ١٢٥٢٥٧١/٢٠٠٢، يوليو ٢٠٠٣، ص٢٩٠.

٣٦. هاله الشافعى، النشء وسياسة الدولة في مصر، مجلس السكان الدولى، القاهرة ١٩٩٨، ص ص٨٤-٨٥.

٣٧. إيمان فرج، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للشباب والمراهقة، مصدر مذكور، ص٢٥.

٣٨. المصدر السابق، ص٢٦.

٣٩. رمزى زكى، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، مصدر مذكور، ص ص١٤٩-١٥٢.

٤٠. المصرى اليوم، أوجاع البطالة، العدد ١٠٠١، الأحد ٢٠٠٧/٣/١١، ص٢٠.
٤١. بيان طبارة، تشغيل الشباب وإكسابهم المهارات فى عصر العولمة، ص١٤.
٤٢. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك فى ج.م.ع، أعوام ١٩٩٠/١٩٩١، ١٩٩٩/٢٠٠٠، ٢٠١٢، ص ص ص ٢٤٣-٣٥١-٢٣٢.
٤٣. عبد الباسط عبد المعطى وآخرون، المستويات الاقتصادية الاجتماعية والوعى بالتنمية فى مصر، مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأمريكية، ٢٠٠٣.
رانيا حنفى، تحقيق حول ٥.٥ مليون رجل عانس فـى مصـر، الأهـرام، ٢٠٠٧/٢/٢٣، ص٨.